

Distr.: General
14 June 2005
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة من ممثلي في المجلس الدولي للمشورة والرصد الخاص بالعراق (انظر المرفق). وتتضمن الرسالة معلومات مستكملة عن أنشطة المجلس وتأتي إلحاقاً بالرسالة المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/12، المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي عنان

مرفق

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثله في المجلس الدولي للمشورة والرصد لصندوق التنمية للعراق

بصفتي ممثلكم في المجلس الدولي للمشورة والرصد لصندوق التنمية للعراق، يسرني أن أقدم إليكم معلومات مستكملة عن أنشطة المجلس منذ رسالتي المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ التي أوجزت فيها الإجراءات التي اتخذها المجلس خلال عام ٢٠٠٤.

وقد تلقى المجلس الدولي للمشورة والرصد في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥ تقارير مراجعة الحسابات من شركة KPMG التي تغطي مراجعة حسابات مبيعات صادرات النفط وعمليات صندوق التنمية للعراق في الفترة التي بدأت بحل سلطة التحالف المؤقتة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وانتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد عُرضت التقارير فوراً على موقع المجلس على شبكة الإنترنت (www.iamb.info) وصدر بيان صحفي.

وتتألف تقارير مراجعة الحسابات من بيان الإيرادات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق عن الفترة الممتدة من ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والتقارير التالية: تقرير عن النتائج الوقائية فيما يتعلق بمبيعات الصادرات؛ تقرير عن النتائج الوقائية فيما يتصل بحساب إيرادات عائدات النفط؛ وتقرير عن النتائج الوقائية فيما يتصل بالمصروفات؛ ورسالة للإدارة عن الضوابط الداخلية.

وما فتئت تقارير مراجعة الحسابات تنتقد الضوابط القائمة في الوزارات المعنية بصرف الأموال، ووكالات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالالتزامات الواجبة السداد التي تستخدم موارد صندوق التنمية للعراق، والإدارة العراقية لموارد صندوق التنمية. وتشمل أوجه الضعف الرئيسية: (أ) نقص سجلات المحاسبة لصندوق التنمية للعراق؛ (ب) وعدم التقيد بالتوقيت في تسجيل وإبلاغ ومطابقة ومتابعة الإنفاق من جانب الوزارات العراقية؛ (ج) ونقص السجلات التي تمسكها وكالات الولايات المتحدة، بما في ذلك المصروفات التي لم تسجل في الميزانية العراقية؛ (د) والافتقار إلى تبرير موثوق للمنافسة المحدودة على العقود في الوزارات العراقية؛ (هـ) وعدم مطابقة كميات النفط والمنتجات النفطية المصدرة، مما يبين نقص المراقبة وإمكان حدوث احتلاس للإيرادات النفطية، ووجود صعوبات ذات شأن في كفاءة اكتمال ودقة الميزانيات العراقية والضوابط على النفقات؛ (و) وعدم إيداع حصيلة

مبيعات الصادرات من المنتجات النفطية في حسابات سليمة انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وقد أتيحت الفرصة للمجلس الدولي للمشورة والرصد كي يستعرض هذه التقارير في شكل مشاريع مع مراجعي الحسابات في اجتماعه يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل.

وقرر المجلس أن يوجّه انتباه حكومة العراق إلى مواطن الضعف التي حددت في تقارير مراجعة الحسابات وأن يدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراء بشأن توصيات مراجعة الحسابات من أجل تعزيز الضوابط المالية وإدارة صندوق التنمية للعراق.

ويجري حاليا استطلاع الطرائق الكفيلة بمد نطاق مراجعة الحسابات كي تشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وقد تابع المجلس أيضا التوصيات المقدمة في سياق مراجعات الحسابات السابقة لصندوق التنمية للعراق، وطلب إحاطة من الحكومة العراقية المؤقتة بشأن الخطوات المتخذة لمعالجة الشواغل التي أثارها المجلس في ضوء النتائج الواردة في عمليتي المراجعة السابقتين لحسابات صندوق التنمية للعراق واللتين تشملمان الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وفي الاجتماع الذي عُقد في شهر نيسان/أبريل، قدّم العضو الذي يمثل الحكومة العراقية المؤقتة معلومات بشأن الخطوات التي يجري اتخاذها لتقوية الضوابط في وزارة النفط، بما في ذلك: (أ) إنشاء نظام حاسوبي متكامل؛ (ب) وتفتيش وتوثيق المنتجات النفطية المستوردة؛ (ج) وإكمال دراسات الجدوى بشأن قياس كميات النفط؛ (د) ومسألة توجيه دعوة لتقديم عطاءات لنظام شامل لقياس كميات النفط. وقد اتخذت أيضا خطوات لتعزيز الضوابط في الوزارات المعنية بصرف الأموال، منها: (أ) تحديد موعد تنفيذ نظام شامل للمعلومات للإدارة المالية بحلول عام ٢٠٠٧؛ (ب) وتنفيذ الإجراءات، بالتنسيق مع المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في العراق، على الإيرادات والمدفوعات والمشتريات؛ (ج) وتحديد موعد لمراجعة جميع العقود المبرمة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤؛ (د) وتعيين مفتشين عموميين في جميع الوزارات العراقية؛ (هـ) وإنشاء لجنة للنزاهة للنظر في المخالفات المالية وإساءة التصرف المالي.

وقدمت للمجلس إحاطة بشأن التدابير المتخذة لرقابة المصروفات من صندوق التنمية للعراق، بما في ذلك إغلاق الحسابات الجارية في شتى الوزارات وإنشاء إجراء لا تحول بموجبه أموال مخصصة إلى الوزارات ولكن تحدد المبالغ المصروفة للوزارات على أساس الاحتياجات المقدرة شهريا.

وتلقى المجلس أيضا إحاطة من المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في العراق. ولاحظ رئيس المجلس الأعلى المهمة الصعبة التي تجابه المجلس، وأوضح أن اعتماد قانون للدين العام والإدارة المالية من شأنه أن يساعد على إدارة الأموال. وأشار أيضا إلى أنه يجري النظر في إنشاء قدرة لإدارة العقود في كل وزارة. ويعتزم المجلس الأعلى أن يوسع من نطاق تغطية مراجعة الحسابات التي يجريها في المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط. وفيما يتعلق بالتهريب، يعتزم المجلس الأعلى أن يقدم تقريرا إلى مجلس الوزراء بشأن إجراءات الرقابة التي يمكن أن تساعد على التصدي لهذا الموضوع.

وفي رسالتي السابقة، كنت قد أبلغتكم أن المجلس الدولي للمشورة والرصد قد وافق على اختصاصات اقترحتها حكومة الولايات المتحدة لإجراء مراجعة خاصة لحسابات العقود الوحيدة المصدر المستخدمة لأموال صندوق التنمية للعراق، وسيضطلع بها مراجع مستقل للحسابات. وفي رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أبلغت حكومة الولايات المتحدة المجلس الدولي للمشورة والرصد بأنه تم اختيار مراجع للحسابات. وتتطلب المراجعة الخاصة لحسابات العقود الوحيدة المصدر ما يلي: (أ) تحديد جميع العقود التي منحتها سلطة التحالف المؤقتة بدون إجراء عطاءات تنافسية، التي تقدر قيمتها بما يزيد على ٥ ملايين دولار، والتي تستخدم أموال صندوق التنمية للعراق؛ (ب) وتوفير موجز بالنتائج التي أسفرت عنها مراجعة حسابات تلك العقود التي أجزتها بالفعل شتى وكالات مراجعة الحسابات في حكومة الولايات المتحدة؛ (ج) وتطبيق إجراءات إضافية لمراجعة الحسابات على العقود الممنوحة دون منافسة والتي لم تكن موضع مراجعة للحسابات، بما في ذلك ما إذا كانت تلك العقود تتسق مع الأغراض المبينة في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وقد تلقى المجلس الدولي للمشورة والرصد إحاطة من ممثل وزارة الدفاع في الولايات المتحدة، الذي قدم إيضاحات إضافية بشأن وضع مراجعة الحسابات. ومن المقرر إكمال تقارير مراجعة الحسابات وإحالتها إلى المجلس قبل نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وأحاط المجلس علما بتقرير المفتش العام الخاص لتعمير العراق، المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بشأن رقابة الأموال المقدمة إلى الوزارات العراقية عن طريق الميزانية الوطنية. ولاحظ المجلس أن النتائج الواردة في التقرير على غرار تلك التي حددت في مراجعات حسابات صندوق التنمية للعراق التي أجريت للمجلس.

ولاحظ المجلس أن التقارير غير المطموسة لوكالة مراجعة حسابات عقود الدفاع التي تغطي العقود الوحيدة المصدر قد أعلنت. وتشير هذه التقارير إلى الرسوم الإضافية والمبالغ المشكوك فيها التي صرفت بموجب العقود الوحيدة المصدر بما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار.

ولاحظ المجلس مع الأسف أن هذه النتائج قد طُمتست في تقارير سابقة للوكالة قدمت إلى المجلس.

ومن المقرر بصفة مؤقتة أن يعقد الاجتماع التالي للمجلس الدولي للمشورة والرصد في شهر أيلول/سبتمبر. وقبل حلول ذلك الوقت، ينبغي أن تكون المراجعة الخاصة لحسابات العقود الوحيدة المصدر الممولة من صندوق التنمية للعراق متاحة، شأنها شأن مراجعة حسابات الصندوق التي تشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(توقيع) جان بيير هالبواكس
ممثل الأمين العام في المجلس الدولي
للمشورة والرصد الخاص بالعراق
